وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر-بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي

دراسة حالة: دول مجلس التعاون الخليجي

للفترة 2011-2021

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إعداد الطالب(ة):

زبيدة سليمان

الأستاذ(ة) المشرف (ة):

د. ريمة عمري

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
- أد/ وسيلة السبتي	-أستاذ تعليم عال	رئيسا	بسكرة
- د. ريمة عمري	- أستاذة محاضرة أ	مقررا	بسكرة
- د/ دلال نور الدين	-أستاذة محاضرة أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024-2025

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل الذي ما تم جهد ولا ختم
سعى إلا بفضله وما تخطى العبد من عقبات إلا بتوفيقه
كما نصلى على المصطفى الحبيب سيدنا محمد.
أتقدم بالشكر الجزيل وامتنانا لوالدي شمعة دربي
على عطائهم لي وجهودهم التي سخروها لتعليمي.
كما أتقدم بجزيل الشكر لأستاذتي المشرفة
"د. عمري ريمة" على حسن إشرافها وتوجيهها
فلي منها جزيل الشكر ومن الله حسن الثواب.
ونشكر أيضا من كان له دور في زيادة علمي وتنوير فكري.

إهـــــداء

لقوله تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

سورة الإسراء الآية.24

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل أساتذة الكلية

سليمان زبيدة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، لذلك اتبعت المنهج الوصفي التحليلي واستعنت بدراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي.

توصلت الدراسة إلى أن النتائج الايجابية التي حققها الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي لها دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي في الخليج وذلك من خلال الارتفاع الكبير في مؤشراته لاسيما عدد الحسابات المصرفية لسكان المنطقة.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، استقرار مالي، مؤسسات مالية، مجلس التعاون الخليجي.

Abstract:

This study aimed to demonstrate the role of financial inclusion in achieving financial stability. It followed a descriptive and analytical approach and drew on a case study of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. The study concluded that the positive results achieved by financial inclusion in the GCC countries play a significant role in achieving financial stability in the Gulf, as evidenced by the significant increase in its indicators, particularly the number of bank accounts among the region's residents.

Keywords: Financial inclusion, financial stability, financial institutions, Gulf Cooperation Council

فهرس المحتويات

المحتويات **الصفحة**

إهداء I

شكر و عرفان II

ملخص III

مقدمة..... أ-ب

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول الشمول المالي والأستقرار المالي

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي 06

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي 06

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي.....08

المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي.....08

المبحث الثاني: ماهية الاستقراء المالي. 11

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي. 13

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي 13

المطلب الثالث: مميزات الاستقرار المالي 14

المبحث الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي 14

المطلب الأول: الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية 16

المطلب الثاني: الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.....17

المطلب الثالث: الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك 19

خلاصة الفصل.....39

الفصل الثاني: مساهمة الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي لدى دول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة الى الجزائر

المبحث الأول: نشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي.....25

المطلب الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي.....25

المطلب الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي.....27
المبحث الثاني: مبادرة الشمول المالي والاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.....28
المطلب الأول: أهم مبادرات الشمول المالي والاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي 28
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي 30
المبحث الثالث: تقييم مستوى الشمول المالي في دول مجلس التعاون والجزائر.....30
المطلب الأول: متطلبات الاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.....37
المطلب الثاني: تحديات الاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.....39
خلاصة الفصل.....44
الخاتمة.....46
قائمة المراجع و المصادر
قائمة الملاحق

برز"الشـمول" المالي في الآونة الأخيرة كمسـألة هامة في جدول أعمال السـياسـة العالمية للتنمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي كشفت عن اختلالات هيكلية في النظام المالي العالمي، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الاسـتقرار المالي من جهة وقدرته على دعم الفئات الاجتماعية المسـتبعدة ماليا كالفقراء وسـكان الأرياف والمرأة من جهة أخرى، إلى جانب دعم المشـروعات الصـغيرة مما يحد من قدرتهم على المشاركة في النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشتهم، فتتفاقم مشاكل الدول النامية لنقص الخدمات المالية الأساسية لها.

من هنا برزت أهمية الشمول المالي باعتباره أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي أصبحت تواجه مختلف المجتمعات وخاصة الطبقات الهشة من ذوي الدخل المحدود، حيث يهدف هذا الأخير إلى ضـمان حصـول جميع فئات المجتمع على الخدمات المالية التي يحتاجها لتحسـين وضعيتها، كما يهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي الذي يساهم في سلامة الأنظمة المالية.

فالأزمات المالية العالمية ألقت الضـوء على الأنظمة المالية وأهمية الربط بين الشـمول المالي والاسـتقرار المالي، حيث أدركت دول الخليج أهمية هذا التعاون والتنسـيق بينها، ومن تم انشـاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو 1981م، حيث يضـم هذا الأخير في عضـويته سـت(6) دول: المملكة العربية المتحدة قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، الامارات العربية المتحدة.

ومن هذا الطرح نقوم بصياغة الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في السؤال المحوري التالي:

-ما هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي؟

الأسئلة الفرعية:

-ماهي أبعاد الشمول المالي؟

-هل استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي تعزيز الاستقرار المالي باستخدام الشمول المالي؟

فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية:

-يعد اسـتخدام الحسـابات المصـرفية لدى شـريحة واسـعة من الجمهور البعد الوحيد الذي يرتكز عليه الشمول المالي (فرضية خاطئة).

-لم تسـتطع دول مجلس التعاون الخليجي من تعزيز الاسـتقرار المالي باللجوء الى اسـتخدام الشـمول المالي (فرضية خاطئة).

أسباب اختيار البحث:

يكمن السبب في اختيار هذا الموضوع إلى عدة اعتبارات وعدة مبررات يمكن حصرها فيما يلي:

-باعتبار ان تجربة التعاون الخليجي تمثل حلقة هامة من حلقات الشمول المالي

-كون ان هذه الدراسة مرتبطة بالتخصص، والميول الشخصي لهذه المواضيع.

-الرغبة في الحصول على أكبر عدد ممكن من المعلومات والبحث عن الجديد.

-قابلية الموضوع للبحث.

يعد هذا الموضوع من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العالمية.

النقص الكبير في معالجة هذا الموضوع خاصة على مستوى الكتب والمذكرات.

أهمية الدراسة:

تتمثل الدراســـة في التعرف على مجلس التعاون الخليجي واســـتنتاج العلاقة بين الشـــمول المالي والاستقرار المالي.

كذلك الأهداف الأساسية والنتائج التي حققها مجلس التعاون الخليجي في الشمول المالي والاستقرار المالي وصولا للغاية المنشودة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مفهوم الشمول المالي أهميته، أهدافه، وأبعاده.
- تحديد مفهوم، أهداف وسياسات تحقيق الاستقرار المالي.
- الوقوف على دور الشـــمول المالي في تحقيق الاســـتقرار المالي من خلال دراســـة حالة دول مجلس التعاون الخليجي.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية في دول مجلس التعاون الخليجي والحدود الزمنية خلال الفترة من 2011 إلى 2021 من خلال استخدام المنهج الوصفي لدراسة الأبحاث السابقة والتقارير الصادرة عن المؤسسات المالية.

الدراسات السابقة:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى مجموعة من البحوث والدراسات السابقة نذكر منها:

-دراسة **(بوطرفة رشيد، صغير عماد) 2020** تحت عنوا ن ": **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية آفاق تطوره** " تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية باعتبارها من أهم الدول التي تسعى إلى تعزيز وتطوير قطاعها المالي في ظل برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030 ، حيث التطرق أولا إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي، ومن ثم الوضع الحالي للشمول المالي بالمملكة والوقوف على أهم التحديات التي تعيق حقيق الشمولية المالية والتي من خلالها يمكن إيجاد آليات لتطوير القطاع المالي السعودي وذلك باعتماد برنامج لتطوير القطاع المالي يمس مختلف القطاعات التي بإمكانها تعزيز الشمول المالي، قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن النظام المالي في المملكة العربية السعودية ي تمتع بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المحال متاح لزيادة الشمول المالي.

-دراسة **(نادية لوزري) 2021** بعنوان " **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه- دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية-**" هدف هذه الدراسة كان إبراز أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي، مع الوقوف على واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية وتحليل مؤشرات الشمول المالي التي تبين من خلالها تدني مستواه في العديد من الدول العربية باستثناء دول الخليج، نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكتر من الموظفين وضعف الادخار والاقتراض عن طريق القنوات الرسمية وقد تم انتهاج المنهج التحليلي بالاستعانة مجموعة من الأشكال لتوضيح تطور مؤشرات الشمول المالي.

تم إدراج مجموعة من الدراسات السابقة من أجل وضع مسح لها ومقارنة نتائجها مع ما سوف نتحصل عليها في راستنا وقد تم التعرف من خلال هذه الدراسات على مستويات الشمول المالي في الدول العربية المختلفة وكيفية تحليل مختلف الشمول المالي وعرض مختلف النتائج المتحصل عليها.

هناك بعض النقاط المشتركة، الدراسات السابقة ودراستنا في الوقت الحالي خاصة في الجانب النظري، حيث ساعدنا في بعض المراجع والبحوث النظرية والتطبيقية، وهذا ما سهل لنا الهدف

والمتمثل في تعريف الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما الدراسات السابقة فكان بعضها خاص بتعميم الخدمة البنكية على العملاء وكيفية تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا على المنهج الوصفي وهو منهج يعتمد أساسا على تجميع البيانات اللازمة لدراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أين يظهر المنهج التحليلي في تفسير المعطيات الإحصائية المطلوبة والمنشودة.

صعوبات الدراسة:

من المعروف أن كل بحث يواجه صعوبات وعقبات من حيث ضيق الوقت للإلمام بالمعلومات والتوسع في البحث أكثر، صعوبة الحصول على المادة العلمية للبحث في مجال الدراسة وعدم توفرها في المكتبات بكثرة، مما يجعل الباحث الاعتماد على رسائل من الأنترنت وبعض المذكرات والمجلات.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة في المذكرة قمت بتقسيم الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي حول الشمول المالي والاستقرار المالي الذي بدوره ينقسم ثلاث مباحث، المبحث الأول: ماهية الشمول المالي والمبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي وأخيرا المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي. أما الفصل الثاني المعنون بمساهمة الشمول المالي والاستقرار المالي لدى دول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى الجزائر فانقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول: نشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي والمبحث الثاني: مبادرة الشمول المالي والاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، وأخيرا المبحث الثالث: تقييم نتائج الشمول المالي والاستقرار المالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي حول الشمول المالي والاستقرار المالي

تمهيد:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجهها العديد من الدول، أصبح الشمول المالي أولوية قصوى على أجندة صانعي السياسات فمن جهة، يمثل الشمول المالي فرصة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الفجوات الاقتصادية، ومن جهة أخرى، يواجه هذا المسعى تحديات تتعلق ببنية تحتية تكنولوجية متطورة، وتوعية العملاء، وتوفير منتجات مالية مناسبة لاحتياجات الفئات المستهدفة بما فيها فئة محدودي الدخل والمحرومين، بالتركيز على خفض كلفة الخدمات إلى مستويات تجعل الحصول عليها يسيرا وفي متناول الجميع. (العينوس،2022،ص134)

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي:

لعب الشمول المالي دورا اجتماعيا مهما على الشريحة الأكبر لمحدودي ومتوسطي الدخل وكذلك المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم، باستخدام مراكز الشباب والأندية، مع عرض جميع منتجات البنوك لشرائح المجتمع المختلفة، ونشرها داخل الجامعات والمعاهد لضم أكبر شريحة ممكنة، حيث تبيّن أن 75% من الفقراء لا يتعاملون مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف وبُعد المسافات والمتطلبات المرهقة لفتح حساب مالي. وأن 2.5 مليار نسمة حول العالم لا يحصلون على خدمات مالية رسمية. ولا يدخر سوى 25 % من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية.

لذلك حرصت البنوك على تطبيق مبادرة البنك المركزي في إرساء مفهوم الشمول المالي بهدف ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي، بتشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية خلال أسبوع الشمول المالي.

كذلك يرجع ظهور مصطلح الشمول المالي إلى عام 1993 من خلال دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، حيث تم فيها تناول أثر اغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليّا.

وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة، وتتعدد المصطلحات المتعلقة بالشمول المالي نتيجة تعدد المفاهيم المختلفة باختلاف المدارس (نهلة أبو العز،2021، ص347)

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي:

أولا: تعريف الشمول المالي:

الشمول المالي أو الاشتمال المالي، مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمّشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام المحمول بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية. ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول. (نادية لوزري،2021،ص5)

ثانيا: أبعاد الشمول المالي:

تطور مفهوم الشمول المالي إلى خمسة أبعاد وهي:

1-البعد الأول استخدام الحسابات المصرفية:

أ-نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى.

ب-الفرض من الحسابات (الشخصية أو تجارية).

ج-طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية مثل (أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

2-البعد الثاني: الادخار:

أ-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل (البنوك، مكاتب البريد).

ب-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص آخر خارج الأسرة.

ج-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهرا الماضية.

3-البعد الثالث الاقتراض:

أ-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

ب–النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (يعد في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

4–البعد الرابع: المدفوعات:

أ–النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.

ب–بالنسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهرا الماضية.

ج–بالنسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال خلال 12 شهرا الماضية.

5–البعد الخامس: التأمين:

أ–النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.

ب–النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

(مجلة العلوم والتسيير، 2021، ص110)

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، حيث يساهم في تقليل الفقر، وتعزيز الاستقرار المالي، وخلق فرص عمل، وتحسين المعيشة من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل الحسابات البنكية والقروض والتأمين، يمكن للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة بشكل فعال في الاقتصاد .وقد أثبتت الدراسات أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وتحسين إدارة المخاطر، وتسريع وتيرة الابتكار. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي، مثل نقص الوعي المالي، وقلة الفروع البنكية في المناطق النائية، وتكلفة الخدمات المالية .لذلك، يتطلب تحقيق الشمول المالي تضافر جهود الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، وتبني سياسات داعمة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية (نغم أحمد، 2019،ص19)

أولا: أهمية الشمول المالي

تبرز أهمية الشمول المالي في عدة نقاط ومحاور نذكر منها ما يلي:

-أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، مثال، إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي.

-يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

-تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.

-توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف مثل، الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

ثانيا: أهداف الشمول المالي:

يمكن تحديد أهم أهداف الشمول المالي، في النقاط التالية (رفيقة صباغ، غرزي سليمة، 2020، و ص517)

-تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

-نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية.

-تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

-تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل والشمول المالي بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي:

تمهيد:

نلخص مؤشرات الشمول المالي في عدة نقاط

1-نشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتمال المالي العالمي الجديد Global Findex الذي يستخدم لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات

المالية والمصرفية، حيث يتم إجراء مقارنات دولية وإقليمية من خلال هذه البيانات لمعرفة مدى قدرت الدول على تحقيق الشمول المالي وتطوره. (سيد عمر،بن فتاح، 2020،ص66)

2-يشـن تحليل البيانات المتاحة من المؤشـر العالمي لتعميم الخدمات المالية في تقرير مشـترك للمجموعة الاسـتشـارية لمسـاعدة الفقراء (CGAP) وصـندوق النقد العربي إلى طلب كبير غير ملبى على الخدمات المالية، ويظهر التحليل حسب الاحصاء أن 70% من البالغين في العالم العربي (أي حوالي 168 مليون شخص) يفتقرون إلى إمكانية فتح حساب أساسي ويقارب هذا الرقم 80% في البلدان النامية في المنطقة، كما أن كثيرا ممن لا يملكون حسـابات مصـرفية مواطنون ناشـطون اقتصادياً، وتشير هذه الأرقام مجتمعة إلى أن مقدمي الخدمات المالية أمامهم فرصة لتلبية طلب هائل في أنحاء العالم العربي، بما في ذلك في البلدان ذات الأسواق المالية الأكثر نشاطاً نسبيا.

3-بالرغم من أن فئة الشباب تشكل نسبة عالية في المجتمعات العربية، إلا أنها تواجه عوائق رئيسة تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية ويعود ذلك أساسا إلى عدم تمتعهم بالاستقلالية المالية قبل 25 سنة الأمر الذي يفسر تدني نسبة الشمول المالي في معظم الاقتصاديات العربية باستثناء دول الخليج (غربي،2019،ص46)، ضف إلى ذلك السبب الأكثر شيوعا، وهو أن الفئة التي ليس لديها حساب مصرفي رسمي لا تمتلك أموالا تستدعي فتح حساب، أو يرجع ذلك إلى انعدام الثقة في النظام المصـرفي (النقيرة ،الحي، 2019، ص 449) ، وكذا لاعتبارات دينية (معاملات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.)

4-أما فيما يخص ترتيب الدول حسب الاحصائيات في بلدان الخليج فان الإمارات تحتل المرتبة الأولى من حيث ملكية البالغين أكثر من 15 سنة لحساب مصرفي رسمي بنسبة 87% في2017 مقابل83% في2014 ، تليها البحرين والكويت ب83% و80%على التوالي، وتأتي الجزائر في المرتبة المتوسطة بتراجع هذه النسبة من 50% في 2014 إلى43% في 2017 وتأتي موريتانيا في المرتبة الأخيرة.

بصرف النظر عن الطريقة التي تنظر بها إلى هذا الواقع، سواء بإجراء مسح عن المواطنين العاديين أو عن طريق جمع البيانات من مقدمي الخدمات المالية، فالاسـتنتاج واحد، وهو أن العام العربي متأخر عن المناطق الأخرى في العالم من حيث إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية.

(Chehade, 2017,p17)

المبحث الثاني: أساسيات حول الاستقرار المالي

أدت التطورات التكنولوجية الهائلة وزيادة تكريس عولمة النظام المالي إلى زيادة حالات عدم الاستقرار المالي وزيادة حدة الأزمات المالية، حيث شهد النظام المالي العالمي توسعا تجاوز في وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي، وتغيرا كبيرا في عناصر الأصول المالية، وأصبح نظاما أكثر تعقيدا زادت فيه مخاطر العدوى مما استوجب أن يكون الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا أساسيا في السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي

يعرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأنه :النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون اتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة.

ثانيا: مفهوم الاستقرار المالي ومبادئه

يعتبر الاستقرار المالي مفهوم حديث الوجود، فحتى لو كاف إعطاء تعريف للاستقرار المالي يمكن أن يظهر كممارسة بسيطة للوهلة الأولى، فإنه لا يوجد توافق في الآراء بين العلماء وصناع السياسة من حيث كيفية تعريف هذه الظاهرة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبة، فقد أجرى Garry Schainasi دراسة وافرة تتعلق بأساليب تحديد الاستقرار المالي، حيث وضع خمسة مبادئ رئيسية يجب أخذها بالاعتبار عند تحديد مفهوم الاستقرار المالي وهي:

1-المبدأ الأول: الاستقرار المالي هو مفهوم يشمل مختلف جوانب المؤسسات والأسواق، وكذا النظام القانوني والأطر الرسمية للتنظيم المالي والإشراف والمراقبة. (بوكساني أمزيان، 2011،ص 237)

2-المبدأ الثاني: الاستقرار المالي لا ينطوي فقط على تخصيص الموارد بكفاءة، إدارة المخاطر، تعبئة المدخرات، وتسيير تراكم الثروة فقط، بل يرتبط أيضا بالتشغيل الكافي لنظام المدفوعات.
(Albulesai,others,2016,p944)

3-المبدأ الثالث: هو أن الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بعدم وجود أزمات مالية فعلية، بل يتعلق أيضا بقدرة النظام المالي على الحد من عدم التوازن واحتوائه ومعالجته قبل أن يشكل تهديدا لنفسه أو للعملية الاقتصادية وبالتالي فإن الاستقرار المالي يتتبع أبعاد وقائية وعلاجية على حد سواء.

4-المبدأ الرابع: هو أن الاستقرار المالي ينبغي أن يصاغ من حيث النتائج المحتملة للاقتصاد الحقيقي ولا ينبغي اعتبار الاضطراب في الأسواق المالية أو في المؤسسات الفردية تهديدا للاستقرار المالي إذا لم يكن من المتوقع أن يضر بالنشاط الاقتصادي عموما. (المرجع السابق، ص237)

5-المبدأ الخامس: وهو أن يتم التفكير في الاستقرار المالي كسلسلة مستمرة (Albulesai,others,2016,p944)

كذلك يمكن النظر إلى الاستقرار المالي على أنه يتوافق مع استقرار أجزائه المكونة له مثل سلامة المؤسسات المالية، ظروف الأسواق المالية وكذا مكونات البنية التحتية.

ومع ذلك وبعد وضع المبادئ الأساسية لتعريف الاستقرار المالي، لم يجد العلماء توافق في الآراء بشأن تعريفه، واندرج تحت عدم التوافق هذا مجموعة من التعاريف الخاصة بالاستقرار المالي.

فالاستقرار المالي يعتبر الركيزة المباشرة لتنمية القطاع الحقيقي ويقصد به قدرة توفير السيولة وتوفير المعلومات عن مناخ الأعمال، لإضافة إلى القدرة على استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية (سالم، المزاودة،2016،ص 444)

والاستقرار المالي هو شرط الشمول المالي والعديد من العلاقات المتبادلة مع الاستقرار النقدي (Hammond, 2007, p1)

وبعرف الاستقرار المالي كذلك على أنه النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين الأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات والاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات بفرص استثمارية مربحة. (الحميدي،2015، ص4-3)

والاستقرار المالي يعني عموما الاستقرار المشترك للمؤسسات المالية الرئيسية العاملة داخل الأسواق المالية، واستقرار الأسواق. (Donath, Mariana, Cimas, 2008, p27)

يرتبط مفهوم الاستقرار المالي بتجنب الأزمات والحد من تكاليفها (Brant, Autres, p19)وكذلك قدرة النظام المالي والوسطاء والأسواق والبنية التحتية على تحمل الصدمات والاختلالات

كما يرى كل من Das U.Quintyn وM.Chenardk أن تحليل الاستقرار المالي يتوافق إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية الكلية، وعليه فهو يعتمد على مؤشرات قياسية، حيث أن السلامة المالية والتي تعرف بالقدرة على مقاومة الأزمة واستيعاب الصدمات والتعافي السريع منها بأنها أكثر قابلية للقياس إضافة إلى أن السلامة المالية تشكل عنصرا رئيسيا في مفهوم الكلي للاستقرار المالي.

(مناع،لعرابة، 2014، ص223-222)

وعليه يتضـــح بأن الاســـتقرار المالي يعتمد على خلق بيئة أداء متوازنة بين مختلف عناصـــر علم التمويل والشـمول المالي، ليتجاوز بهذا المفهوم البسـيط عدم وقوع الأزمات والعمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي:

1-أن الاضـطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد اسـتقرار الاقتصـاد العالمي، فقد أشـار تقرير منتدى الاقتصـاد العالمي الذي صـدر مطلع سـنة 2008 والذي حمل عنوان "المخاطر العالمية 2008" أن النظم المالية مضـــطربة، وخاصـــة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا منتصـــف أواخر عام 2007، لتقليل تحديا كبيرا يؤثر على اســـتقرار الاقتصـــاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في الأسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر، وأكد التقرير على أن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السـياسـية المتفاقمة في عام 2008، قد يدفعان الحكومات والشـركات إلى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحا مثل التغيرات المناخية، وهذا من شـأته أن يزيد في صـعوبة التعامل مسـتقبلا مع القضـايا الحرجة بعيدة المدى. (بلوافي، 2008، ص73-72)

2-غياب الاســـتقرار المالي يؤثر على الشـــمول المالي ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها من البلدان أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعات بشأن الشمول المالي، ففي مراجعاته التي صدرت في أفريل من نفس العام 2008، ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات الشمول المالي.

(ريمة، 2013، ص22)

المطلب الثالث: مميزات الاستقرار المالي

للاستقرار المالي مجموعة من المميزات والتي حصرها Ferguson في النقاط التالية:

(Alauiode,AlSadek,2008, p7)

-الاستقرار النقدي.

-تقارب معدلات التوظيف والمعدل الاقتصادي الطبيعي.

-الثقة في تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية في الاقتصاد.

كما يغطي الاستقرار المالي ثلاث خصائص أخرى: (Brant, autres, p19)

-قدرة النظام المالي على نقل الموارد بكفاءة وبشكل منتظم من المدخرين إلى المستثمرين.

-تقييم المخاطر المالية، تقديرها وإدارتها بشكل جيد.

-يجب أن يكون النظام المالي في الدولة قادر على استيعاب المفاجآت والصدمات.

المبحث الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظا في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء). ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين.

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي .كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

على جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبتُ أن الزيادة بنسبة 10 في المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة .كما تبين أن المدخرين ذويي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها. إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون خاصة المدخرون الكبار بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا .ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي.

(مجلة،صندوق النقد العربي، 2015،ص3)

بناءً عليه، فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام .كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائدا.

وعلى جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة.

وبالتالي فان زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

وقد ثبتُ أن الشـــمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة.

كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي، Financial Exclusion

فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي والشركات تعُد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي.

وقد أدركت مجموعة العمل المالي(FATF) أن الاستبعاد المالي Financial Exclusion يُعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار. (تقرير النقد العربي، 2015، ص 7)

المطلب الأول: الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية

تشُـجع المعايير الدولية النزاهة المالية من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة ويعتبر التنفيذ غير الصحيح لهذه المعايير في الأسواق الناشئة عامل أساسي في استبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية نتيجة امتناع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالي اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ هذه القوانين من تعزيز النزاهة المالية نظرا لتعذر القدرة على تتبع حركة الأموال .كما ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يمكن الدول من تنفيذ قوانين مكافحة

غسل الأموال وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة والمناسبة دون أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لأصحاب الدخول المنخفضة.

ولإيضاح العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية يتعين الإشارة إلى بعض المفاهيم العامة في هذا الشأن ضمن نطاق الخدمات المالية غير الرسمية حيث هذه الأخيرة تقدم خدمات مالية خاصة الدول الأقل تقدما من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر مقرضي الأموال، أو الأطراف العاملة في مجال تحويل الأموال بصورة غير رسمية أو جمعيات التمويل غير المسجلة وغيرها، فتتضمن قبول الودائع من العملاء، وتقديم القروض الاستهلاكية، وتحويل الأموال في القطاع المالي الرسمي وغير الرسمي.

وفي الغالب، يفضل أصحاب الدخول المنخفضة استخدام الخدمات المالية غير الرسمية نظرا لإمكانية الحصول عليها بصورة أكثر راحة من حيث المكان والتواجد، ووجود علاقات قوية مع هذه الجهات ودراية بخدماتها، وغالبا ما تكون اشتراطات إثبات الهوية أقل.

(تقرير النقد العربي، 2015، ص 7)

المطلب الثاني: الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة .وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له وقد قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادا إلى هذه الأبحاث، تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الأخر.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واحد محدد للاستقرار المالي، إلا أن البنك المركزي الأوروبي قد قام بتعريف الاستقرار المالي وهو" أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة"، وبالتالي يمكن أن يعرف الاستقرار المالي في النظام المالي كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عدم وجود استقرار مالي أو حدوث أزمات مالية ينشأ نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو لدى حدوث صدمات للنظام المالي والتي قد تتفاقم بشكل كبير بسبب عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار .كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى المزيد من عدم وجود استقرار مالي.

وتؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة اجتماعيا واقتصاديا. (تقرير النقد العربي، 2015، ص 7)

وفيما يلي سرد لأهم أسباب عدم وجود استقرار للنظام المالي، وكذا مدى أهميته وعلاقته بالشمول المالي:

أ .أسباب عدم وجود استقرار مالي

تتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي في أربع فئات رئيسية؛ وهي:

-العوامل الداخلية للمؤسسة (التي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها).

-العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي والموازنة العامة.

-وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة.

وتتمثل العوامل الداخلية لعدم وجود استقرار مالي في سوء تدفق المعلومات الذي يعوق كفاءة أداء الأسواق المالية، ويحدث هذا التباين في المعلومات حين يكون لدى أحد الأطراف معلومات أكثر عن الأطراف الأخرى بشأن حجم المخاطر المحتملة والعائد على الاستثمار المقترح .وينتج عن ذلك حدوث مخاطر ائتمانية مرتفعة كمثال في حالة منح قروض المقترضين لا تتوافر عنهم معلومات كافية، مما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد نتيجة لانخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض .ولتخفيض تلك المخاطر، يجب أن يقوم المقرضون بإجراء دراسات ائتمانية حصيفة تتضمن أسس التقييم والمتابعة السليمة .وتتميز البنوك عن الوسطاء الماليين الآخرين بقدرتها على تكوين علاقات ائتمانية طويلة الأجل مع العملاء واستخدامها للحدود الائتمانية الممنوحة لهم مما يقلل من مشكلة تباين المعلومات بين الأطراف.

هذا ويتم بصفة عامة زيادة أسعار العائد على القروض ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة، إلا أن هذا الإجراء يؤدي إلى نتيجة عكسية نظرا لكون المقترضين ذوي المخاطر العالية يكونوا عادة على استعداد لدفع أسعار عائد أعلى، مما يؤثر بدوره على توازن أسعار العائد في السوق وبالتالي عدم وجود استقرار مالي.

ومن جهة أخرى فإن وجود سياسات اقتصاد كلي غير مستقرة وغير متناسقة يؤدي إلى حدوث أزمات أسعار الصرف لأي دولة نظرا لتعارض السياسات النقدية والمالية مع أسعار الصرف السائدة، والذي يؤدي بدوره إلى عدم وجود استقرار مالي .وقد تقوم بعض الدول بالمبالغة في الاقتراض من دول أخرى بعملات أجنبية مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدين العام وزيادة عجز الموازنة والذي يؤثر بدوره على الموازنة العامة للدولة ويؤدي إلى عدم وجود استقرار مالي للنظام السائد .كما أن الدول التي تقترض من الخارج ستعاني حتما من مخاطر أسعار الصرف مما سيؤدي إلى عجز ميزان الصرف الأجنبي للدولة.

وقد أوضحت بعض الدراسات أن ضعف النظام المالي يشير إلى أن الأسواق الناشئة تكون أكثر عرضة لحدوث أزمات بسبب عدم رغبة المستثمرين الدوليين الاستثمار في سندات الدين المقومة بالعملة المحلية للدولة مما يسبب مزيد من عدم وجود استقرار مالي.

كما توجد عوامل مؤسسية مثل ضعف قواعد الحوكمة، والممارسات غير السليمة التي قد تسهل من احتمال حدوث الممارسات الاحتيالية، مما يؤدي إلى عدم وجود استقرار مالي.

ويمكن معالجة ذلك من خلال تحسين حوكمة المؤسسات وتعزيز الشفافية المالية.

المطلب الثالث: الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك

تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

كذلك تعد حماية المستهلك وتثقيفه ماليا أحد أهم أولويات الجهات الرقابية لما لهما من تأثير إيجابي على الشمول المالي وتحسين فرص التمويل والوصول إلى الخدمات المالية والذي يؤدي بدوره إلى الاستقرار المالي، ويستدعي ذلك وضع ضوابط رقابية لحماية المستهلك، وتمكين الهيئات الرقابية من الصلاحيات والموارد اللازمة لأداء مهامها، كما يتطلب تعاونا بين البنوك المركزية ومختلف الجهات

والهيئات الرقابية ذات العلاقة، كما يجب أن يتكاتف ممثلو القطاع العام والقطاع الخاص مع الهيئات الرقابية لتيسير تنفيذ تلك الضوابط ووضع منظومة متكاملة يتم تطويرها بشكل تدريجي لضمان حماية المستهلك وزيادة وعيه وتثقيفه ماليا.

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن الشمول المالي هو استراتيجية طويلة الأجل، تهدف إلى توفير الخدمات المالية التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع ومنهم شريحة الفقراء، حيث يجب أن يكون المنتج المالي ميسور التكلفة ويتميز بالجودة (Akhil Damodaran, 2013, p55)

الفرع الأول: اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي يؤدي إلى النتائج الآتية:

وجود قطاع مالي شامل يتصف بالآتي:

-يكون أكثر تنوعا له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار. كما يحسن من تنوع (محفظة قروض العملاء) بخلاف المقترضين الكبار وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية.

-يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

-لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

الفرع الثاني: اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي تؤدي إلى النتائج الآتية:

-الاستقرار يبني ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي.

-الاستقرار يؤثر بشكل إيجابي على العوامل التالية على سبيل المثال :التضخم، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

-افتراض ارتباط الشمول المالي مع كل من عنصري النزاهة وحماية المستهلك يؤدي إلى النتائج التالية:

-تُعزز النزاهة المالية الثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل، وبالتالي تشجع الانضمام للقطاع المالي.

-يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية.

هذا وفي الممارسة العملية، لابد من وجود تنسيق فيما بين الجهات والإدارات المختلفة وذلك للوصول إلى أفضل فهم للارتباط بين العناصر أو الأهداف على مستوى السياسة ككل وذلك لتفادي

مخاطر الارتباط السلبي، وترتفع هذه المخاطر عندما تكون جهة مستقلة أو حتى إدارات مستقلة لدى نفس الجهة المسؤولة عن تحقيق هدف واحد فقط دون الآخرين.

الفرع الثالث: دور الحماية المالية في تعزيز الشمول المالي:

-التأكد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة عالية.

-توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

-امكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.

-حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

-توفير أليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

-توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

خلاصة الفصل:

يعد الشمول المالي جميع المبادرات التي تسهل من عملية استخدام الخدمات المالية الرسمية وبتكلفة منخفضة خاصة لذوي الدخل المحدود، حيث تبرز أهمية الشمول المالي من خلال إبراز مفهومه وأهدافه وأهم المؤشرات الجزئية المعتمدة من طرف البنك العالمي المتمثلة في نسبة السكان الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية، نسبة المدخرين وسلوك الاقتراض الذي يعتبر من أهم أبعاده ومتطلباته في تحقيق الاستقرار المالي، حيث هذا الأخير يعتمد على خلق بيئة أداء متوازنة بين مختلف عناصر الشمول المالي، ليتجاوز بهذا عدم وقوع الأزمات والعمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات الاستقرار المالي.

الفصل الثاني:
مساهمة الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي لدى مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى الجزائر

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري في الفصل السابق، وعرضنا المفصل للشمول المالي وتبيان مدى تأثيره، وبما أن الدراسة النظرية لا يمكن أن تحقق الهدف المرجو إذ لم تكن مرفقة بدراسة تطبيقية مأخوذة من الواقع فإننا اخترنا دول التعاون الخليجي، وقمنا بدراستها كحالة تطبيقية من أجل دعم الدراسة النظرية التي قمنا بها سابقا.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول** :نشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي.
- ✓ **المبحث الثاني** :مبادرة الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ✓ **المبحث الثالث:** دراسة مقارنة لأهم تحديات الاستقرار المالي بين دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر

المبحث الأول: نشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي

تعد منطقه الخليج العربي أحد اهم المناطق الحيوية في العالم وتحظى بأهمية بالغة للنظام السياسي الدولي والاقليمي قديما وحديثا، اذ انها تتمتع بموقع بين قارات العالم الثلاث الى جانب كونها تشرف على ممرات بحريه مهمه، فضلا عن، ثروتها النفطية الهائلة، وكانت دول الخليج الستة (المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، عمان) قد ادراكت لما يربطها من سمات مشتركة مما يمكنها من تحقيق تعاون اقتصادي وتكامل نقدي، فبدأت فكرة انشاء مجلس تعاون يظهرها قيادة موحدة، بعد توافق القيادات السياسية الخليجية.

المطلب الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي

مَجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يُعرف باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي، هو منظمة إقليمية وسياسية، واقتصادية، وعسكرية، وأمنية عربية مكونة من دول عربية تطل على الخليج وتُشكل غالبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة قطر ومملكة البحرين

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّ ة في 25 مايو 1981 م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإمارتية أبو ظبي، وكان أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه. يتولى الأمانة العامة للمجلس حاليًّا جاسم البديوي يتخذ المجلس من السعودية الرياض مقرا رئيسيا له. جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هي دول ملكية، ثلاث منها دول نظام حكمها ملكي دستوري وهي دولة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر ودولتان نظام حكمها ملكي مطلق وهي المملكة العربية السعودية ودولة نظام حكمها سلطتني وراثي وهي سلطنة عمان ودولة نظام حكمها اتحادي رئاسي وهي دولة الإمارات العربية المتحدة وهي عبارة عن سبع إمارات، كل إمارة لها حاكمها الخاص. في عام 2011م اقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية آنذاك في القمة الخليجية الثانية والثلاثين تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي والتنسيق فيما بينها سياسيا وعسكريا واقتصاديا. وتم رفض الفكرة السعودية من قبل سلطنة عمان. (دقمان فيروز، 2022، ص 13)

أولا: فكرة التأسيس:

في 16 مايو 1976، زار أمير دولة الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع هذه الأخيرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حول إنشاء مجلس التعاون الخليجي. واقترح فكرة إنشاء هذا المجلس، فلقد خطط ونفذ هذا المشروع لإحساسه بالأخطار التي تهدد الأمن القومي لدول شبه الجزيرة العربية، وكان قد اقترح إنشاء المجلس في القمة العربية الثالثة عشر في عمان في نوفمبر 1980م وفي عام 1996م اقترح إنشاء مجلس شعبي استشاري لدول مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية السابعة عشر في الدوحة يتكون من ثلاثين عضو بمعدل خمس أشخاص للدولة الواحدة. (تقرير النقد العربي، 2015، ص 7)

ثانيا: إنشاء المجلس:

تم الإعلان عن إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرابع من شباط 1976، وهو تكتل سياسي اقتصادي يتكون من ست دول خليجية هي الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وكلا من قطر وعمان.

كان البيان الذي صدر عن المؤتمر الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض قد حدد الأهداف العامة للمجلس، ثم أقره صيغة المجلس نظامه الأساسي في مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة في 42 آيار1976، وأُعلن رسمياً عن قيامه، وتم اختيار مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية مقرا دائماً للمجلس وتم اختيار أول أمين عام من دولة الكويت وهو السيد عبد الله يعقوب بشارة.

واشتملت نشاطات مجلس التعاون الخليجي على وضع الأنظمة المشتركة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتشريعية والصحية وحتى المواصلات، الإعلام والنقل والتجارة والجمارك بما يخدم مصالح الدولة المشتركة ويقوي قدرتها الاقتصادية.

وكانت صيغة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي كالاتي (:إدراكا منا لما يربط بيننا من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وايمانًا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبنا، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بيننا بما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية.

واستكمالاً لما بدأناه من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبنا وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل، وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى، وتوجيهاً لجهودنا إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية، تمت الموافقة فيما بيننا على إنشاء هذا المجلس. (المرجع السابق، ص 21)

الشكل رقم 2: الدول الأعضاء لدول مجلس التعاون الخليجي

الاسم	العاصمة	السكان	المواطنون	المساحة (كم²)	الحاكم	نظام الحكم	العملة
المملكة العربية السعودية	الرياض	32,175,224	18,792,262	2,149,690	سلمان بن عبد العزيز آل سعود	وراثي ملكي مطلق	ريال سعودي
سلطنة عمان	مسقط	4,592,115	2,521,289	309,501	هيثم بن طارق بن تيمور آل سعيد	وراثي ملكي مطلق	ريال عماني
الإمارات العربية المتحدة	أبو ظبي	9,397,000	1,588,820	83,600	محمد بن زايد آل نهيان	اتحادي رئاسي ملكي مطلق	درهم إماراتي
دولة الكويت	الكويت	4,793,568	1,517,076	17,818	مشعل الأحمد الجابر الصباح	إمارة دستورية وراثية	دينار كويتي
دولة قطر	الدوحة	2,675,522	560,173	11,571	تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني	إمارة دستورية وراثية	ريال قطري
مملكة البحرين	المنامة	1,472,204	713,263	785	حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة	مملكة دستورية وراثية	دينار بحريني
المجموع	--	55,105,633	25,692,883	2,572,965	--	--	--

المصدر: بولمرج وحيدة، 2023، ص 72

المطلب الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي الأساسية كالآتي:

تأســـس مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تعاون وتحقيق اهداف فهو يهدف الى ربط العلاقات وتوطيد ها بين دول الخليج وتحقيق التنسيق والتكامل مثل الدين واللغة وايضا اقتصاد مشترك الذي هو قائم على تصدير النفط ولقد حددت مجلس أهداف أساسيه من بينهم.

«وكان أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه. يتولى الأمانة العامة للمجلس حاليًا نايف الحجرف. يتخذ المجلس من العاصمة السعودية الرياض مقرًا رئيسيًا له. وحددت أهدافه في المادة الرابعة من النظام التأسيسي له» كالتالي (بولمرج وحيدة، 2023،ص 72)

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3. وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين (الإقتصادية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإداري).

4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

5. الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها وابعادها عن الصراعات الدولية.

6. التمسك بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير وتنمية أواصر الصداقة والعمل على حل الخلافات العربية باستخدام الوسائل الدبلوماسية كوسيلة اساسية في السياسة الخارجية.

يلاحظ أن الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون قد حددت بشكل واضح.

اما الأهداف السياسية والأمنية فقد ذكرت بشكل عام، فلم يذكر رغبة دول مجلس التعاون الخليجي بتأسيس مؤسسة عسكرية للدفاع المشترك ضد الأخطار الخارجية على الرغم من تأكيد البيان الختامي للمجلس على أن (أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها وان مجلس التعاون يعبر عن مسؤولية الدول الأعضاء وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها) إلا إن هذا الموقف لم يكن موجه إلى كل القوى العالمية فقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي مستعدة لأي تدخل امريكي لحماية المنطقة شرط إلا يكون ذلك على وفق اتفاقيات تلزم دول مجلس التعاون الخليجي الدخول في صراعات دولية وقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من خلال التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي فرض حمايتها على منطقة الخليج العربي مدة حكم الرئيس الأمريكي الاسبق رونالد ريغان وبهذا استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي تأمين حماية أمنها واستقرارها الداخلي والخارجي. (لمرجع السابق، ص 73)

المبحث الثاني: مبادرة الشمول المالي والاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

تولي الدول العربية للشمول المالي اهتماما كبيرا في سياستها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة، يمكن للخدمات المالية ذات الأسعار الميسرة أن تلعب دورا هاما في توفير الخدمات المصرفية لنسبة 63 في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاما الذين لا ينتفعون بالحسابات المصرفية الرسمية الى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي وفقا لأهداف الأمم المتحدة.

المطلب الأول: أهم مبادرات الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي:

بذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع الصندوق النقد العربي جهودا كبيرة لريادة مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI). وبمشاركة من البنك الدولي. أطلقت المبادرة يوم 14 سبتمبر 2017 بمناسبة منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر. بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث هذه الأخيرة تعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:

-الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.

-تمكين المرأة ماليا.

-تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.

-الإستفادة من التقنيات المالية الحديثة لتعزيز فرص الشمول المالي.

- البنية التحتية للأسواق المالية.

- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

على الصعيد الإقليمي، تعزز المبادرة فرص التدريب وتبادل المعرفة بالتعاون بيت صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمعنيين، أما على الصعيد الوطني، فتدعم المبادة البرامج الوطنية والجهود التنسيقية وتقدم الدعم الفني والخدمات الإستشارية.

يتمثل هدفا المبادرة طويل الأجل في إرساء وتطبيق سياسات خدمات الشمول المالي لصالح المجتمعات العربية، للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي طويل الأجل ورفاهية مشتركة. كما تهدف المبادرة إلى تحسين سبل المعرفة وامكانيات صانعي السياسات فيما يتعلق بالشمول المالي.

يتمثل دور صانعي السياسات المصرفية والمالية والهيئات التنظيمية في المبادرة فيما يلي:

-تبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بسياسات الشمول المالي والإصلاحات التنظيمية مع جميع المعنيين داخل المنطقة العربية وخارجها.

-تحسين عملية رسم وتنفيذ سياسات الشمول المالي على الصعيد الوطني.

-المشاركة في المناقشات والحوارات رفيعة المستوى بهدف توجيه وتنسيق عملية تطوير سياسات الشمول المالي لمواجهة كافة التحديات على المستوى الإقليمي.

تقوم خطة العمل على رسم مسارات عمل لدعم المبادرة من قبل ممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية باعتباره بمثابة منصة إقليمية للتعلم، وتبادل الخبرات.

نفذت المبادرة حتى الآن سلسلة من برامج بناء القدرات والمؤتمرات رفيعة المستوى، ومنتديات التعلم وتطوير الأساليب والأدوات. تعمل المؤسسات الداعمة لمبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية على التنسيق من خلال لجنة تنفيذية تحدد خطة العمل السنوية بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربي

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي:

رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم وبغرض التعرف على واقع الشمول المالي في العالم العربي سنتناول تحليلا لأهم مؤشرات الشمول المالي من خلال ما يلي:

أولا-مؤشر نسبة البالغين الذين يملكون حسابات رسمية في مؤسسات مالية رسمية:

يمكن توضيح تطور مؤشر ملكية البالغين لحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية حسب ما نصت عليه بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: نسبة الأفراد البالغين من السكان الذين يمتلكون حسابا مصرفيا في المؤسسات المالية في خلال السنوات 2014-2017-2021

الدول	السنوات قبل جائحة كوفيد 19		السنوات خلال جائحة كوفيد 19
	2014	2017	2021
الجزائر	%50	%37	%40
	التغير	%13-	%3+
الدول العربية	%30	%43	%44
	التغير	%13+	+1%
الدول النامية	%55	%63	%71
	التغير	%08+	%08+
دول العالم	%62	%68	%76
	التغير	%06+	%08+

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي Findex، على الموقع الإلكتروني:

https://globalfindex.worldbank.org/

باعتبار أن مؤشر ملكية البالغين لحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية يعتبر من أهم مؤشرات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي، وبمقارنة تطور هذا المؤشر خلال الفترة ما قبل جائحة كوفيد 19 وفترة جائحة كوفيد 19-يتضح ما يلي:

-من خلال بيانات الجدول نلاحظ في الجزائر انخفاض ملكية الحسابات المالية بين البالغين في المؤسسات الرسمية قبل جائحة كوفيد 19 بنسبة 13% حيث انخفضت من 50% سنة 2014 إلى 37% سنة 2017لكن هذه النسبة بدأت بالارتفاع خلال جائحة كوفيد لتبلغ 40% حسب إحصائيات سنة 2021، ويلاحظ كذلك تأخر الجزائر عن الدول النامية فيما يخص هذا المؤشر (40% مقابل 71% سنة2021) ، ومن جهة أخرى فإن معدل زيادة هذا المؤشر خلال أزمة كورونا في الدول النامية كان أكبر من معدل زيادته في الجزائر (03%مقابل08%)

-بالنسبة للدول العربية مجتمعة وحسب بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي 2021 يتضح ارتفاع ملكية البالغين لحسابات مالية رسمية قبل جائحة كوفيد 19 -بنسبة % 13 ورغم أنو استمر في الارتفاع خلال فترة كوفيد 19 -إلا أن الارتفاع كان طفيفا (01%)، مما يعني أن جائحة كوفيد لم تؤثر بشكل مهم على ملكية البالغين لحسابات مالية في مؤسسات رسمية عمى المستوى العربي في المتوسط، وعند مقارنة الزيادة في هذا المؤشر خلال فترة كوفيد 19 -مع الدول النامية، ودول العالم ككل، حيث بلغت الزيادة في

كل منهما 08%، يمكن أن نستنتج أن أزمة كوفيد 19 لم تشجع بشكل كبير على توجه البالغين لفتح حسابات مالية في مؤسسات رسمية على المستوى العربي.(مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، 2023، ص11).

ثانيا-مؤشر استخدام الخدمات المالية

-**مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية** : يقيس هذا مؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، والشكل الموالي يبين نسب الادخار حسب الأقاليم:

الشكل رقم 01: نسبة الادخار حسب الأقاليم للأفراد البالغين 15 + (سنة) سنة2023

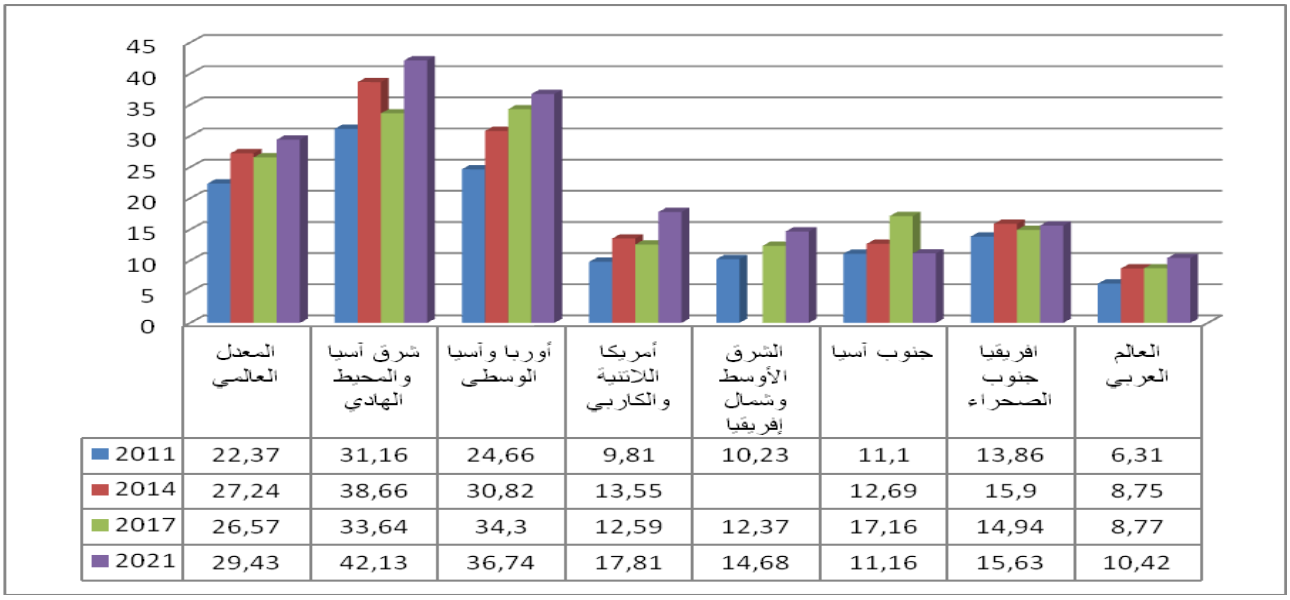

	المعدل العالمي	شرق آسيا والمحيط الهادي	أوربا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب آسيا	افريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي
2011	22,37	31,16	24,66	9,81	10,23	11,1	13,86	6,31
2014	27,24	38,66	30,82	13,55		12,69	15,9	8,75
2017	26,57	33,64	34,3	12,59	12,37	17,16	14,94	8,77
2021	29,43	42,13	36,74	17,81	14,68	11,16	15,63	10,42

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:

https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion ،2023،ص 73

من الشكل أعلاه يتبين أن نسب الادخار كان في تزايد مستمر في أغلب الأقاليم، حيث سجلت أعلى نسب الادخار طيلة سنوات الدراسة في دول شرق أسيا والمحيط الهادي ودول أوروبا وآسيا الوسطى، حيث قدرت النسب على التوالي سنة 2021 ب 42,13% و36,74%، في حين تسجل دول العالم العربي أدنى مستويات الادخار قدرت النسبة سنة 2021 ب 10,42% وهذا ما يدل على ضعف الوعي الادخاري في هذه الدول. أما طريقة الادخار عالميا كانت كما يلي في سنة2021

الشكل رقم02: مقارنة طرق الادخار بين الدول المرتفعة الدخل والدول النامية سنة2021

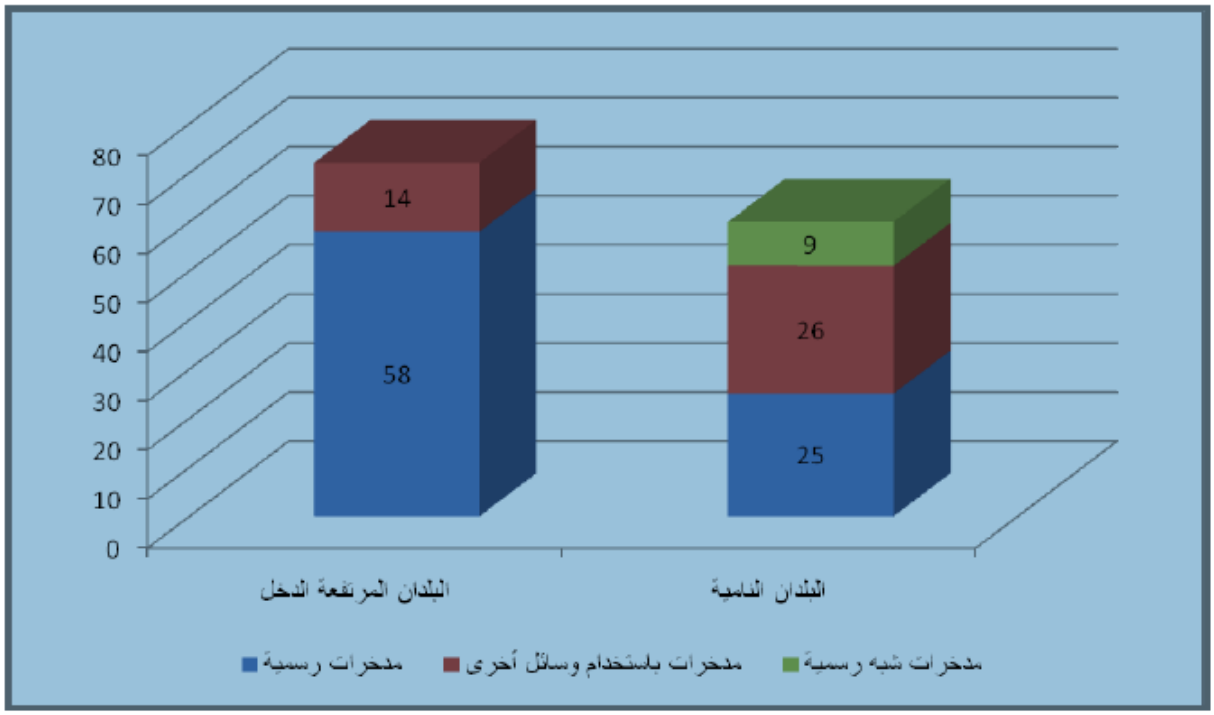

Source: Asli Demirguc_ Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, Sanaya Ansar, Jak Hess, the Global Findex Database 2021, Financial inclusion Digital payment and Resilience the Age of COVID-19, Washington World Bank Group, p 79

يبين الشكل السابق أن 76% من البالغين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار مقابل 42% منهم في الدول النامية وبمعدل عالمي قدر ب 49 %سنة 2021 ، حيث أن 58%م ن مجموع البالغين المدخرين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية، أما في البلدان النامية 25%منهم من يستعمل هذه الطريقة في الادخار، و 9% منهم يدخرون بطرق شبه رسمية من خلال استخدام ناد الادخار، وهو ما يشاع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة وصلت25% ، أما المدخرات باستخدام وسائل أخرى كادخار النقود في المنزل أو الادخار في الماشية والمجوهرات أو العقارات، أو استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها أسواق المالية، أو شراء الأوراق المالية الحكومية فكانت نسبته 14% في الدول المرتفعة الدخل و 26% في الدول النامية

ثالثا: مؤشرات الخدمات المالية الرقمية:

تشمل المدفوعات الرقمية استخدام بطاقة الخصم والائتمان، أو الهاتف المحمول أو الانترنت في جميع المعاملات المالية حيث أصبح استخدام مثل هذه المدفوعات الرقمية منذ2014 ، عندما تم جمع هذه البيانات لأول مرة كجزء من مسح مؤشر البيانات العالمي، بعدها نمت نسبة استعمال هذه المدفوعات

بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة وارتفعت بنسبة 13% بين سنتي 2017 و 2021وكانت كما يلي حسب التصنيف الإقليمي:

الشكل رقم 03: مقارنة إقليمية لنسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية (دفع واستلام)

للسنوات 2014-2017-2021

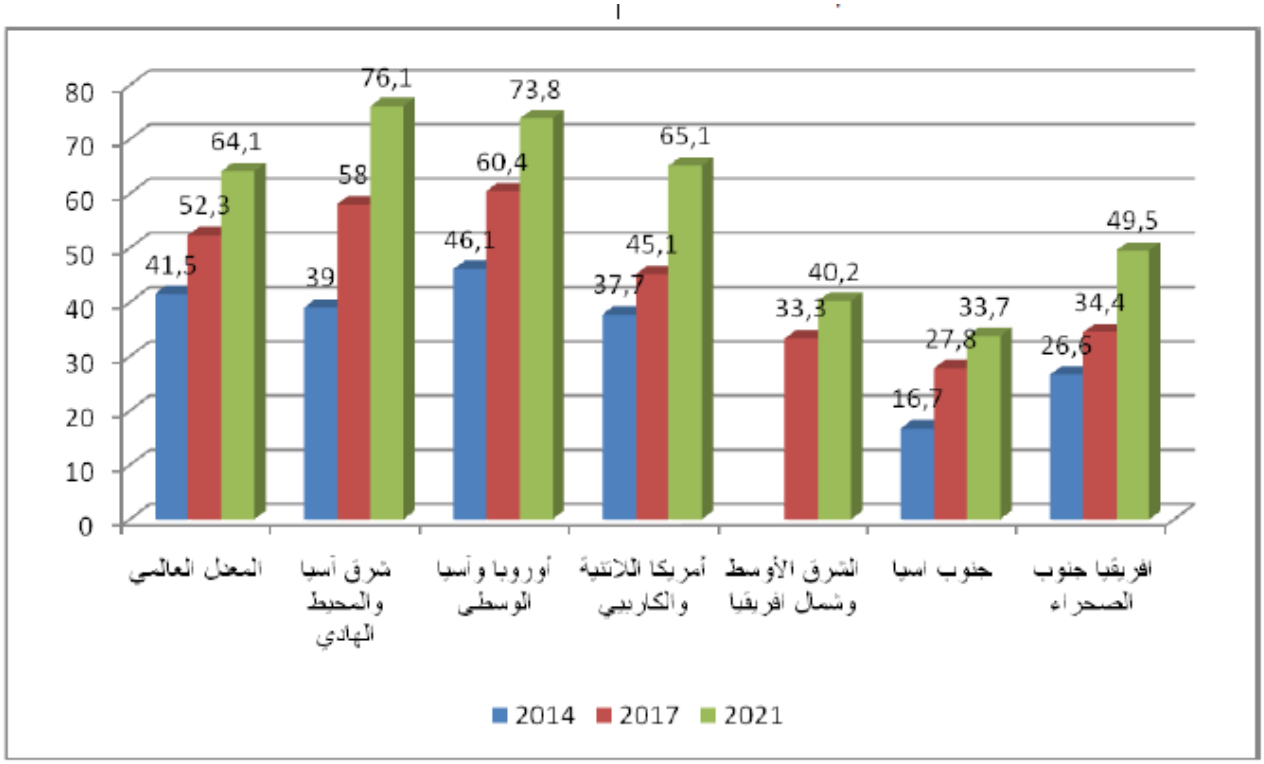

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:

https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion،

2023، ص 76

من الشكل أعلاه يلاحظ بأن اجراء المدفوعات الرقمية من طرف البالغين كان مرتفعا في الدول شرق آسيا والمحيط الهادي، ودول أوروبا وآسيا الوسطى أين وصلت نسبتهم 76,1% و73,8%على التوالي سنة 2021 بينما النسب المنخفضة كانت في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول جنوب اسيا بنسب 40,2% و33,7% على التوالي سنة2021 ، أما المعدل العالمي لاستخدام المدفوعات الرقمية وصل إلى 64,1% سنة 2021 بينما كانت 41,5% سنة 2014 ويرجع هذا إلى زيادة معدل استخدام هذه المدفوعات خاصة أثناء

فرض على الافراد استخدام مثل هذه الطرق للدفع والاستلام.

2-مستويات الشمول المالي في الدول العربية:

إن مستويات الشمول المالي من بلد إلى أخر سواء على المستوى العربي أو العالمي وهذا ما سوف نبينه في الجدول التالي:

جدول رقم 02: مستويات الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية

الدولة	درجة مؤشر الشمول المالي (FII)	الرتبة العربية	الرتبة العالمية
الجزائر	09,62	13	141
مصر	18,77	11	122
الأردن	37,11	5	68
الكويت	42,01	3	55
لبنان	50,83	1	36
المغرب	30,86	7	82
عمان	46,42	2	42
قطر	40,60	4	57
السعودية	24,34	9	103
السودان	05,74	14	157
سوريا	11,08	12	138
تونس	29,29	8	88
الإمارات	32,60	6	77
فلسطين	19,50	10	121
اليمن	03,93	15	170

يتضح من الجدول رقم 02 الذي يستعرض مستويات الشمول المالي في مجموعة من الدولة العربية التي قد تبين أنها لا تزال متدنية مقارنة بالترتيب العالمي، كون ذلك أن الدول العربية فيما بينها متفاوت المستوى حيث ما تم ملاحظته أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مرتبة الصدارة في العالم العربي فنجد عمان تأتي في المرتبة الثانية عربيا و 42 عالميا بدرجة 46,42 للمؤشر الشمول المالي بعد لبنان التي تعد الأولى على المستوى العربي، ونجد كل من الكويت وقطر في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي ويرتبط هذا الأمر بمستوى العمق المالي وتطور القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول واعتمادها على دمج التكنولوجيا المالية ورقمنه الخدمات المالية في القطاع المصرفي والاعتماد على تنظيمات واستراتيجيات تزيد من تعميم الخدمات المالية وبالتالي الرفع من مستوى تعزيز الشمول المالي، هذا ما يجب الإشارة إليه كذلك فإنه لا تزال هناك حاجة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول للخدمات المالية أكثر وأكثر من أجل تحسين مستويات الشمول المالي والوصول إلى نتائج إيجابية تنعكس على مستوى التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

3- تقييم مستوى الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي:

سوف نشير في هذا الجزء إلى مختلف أرقام بعض المؤشرات الجزئية كنسبة ملكية الحسابات والاقتراض وملكية بطاقات الائتمان وغيرها التي سجلت في تقارير المؤشر العالمي للشمول المالي للسنوات العشر الأخيرة الممتدة من 2011الى 2021 والتي تخص دول مجلس التعاون الخليجي.

1- مؤشر ملكية الحسابات للبالغين:

كبداية سوف ننطلق من مؤشر نسبة ملكية الحسابات للبالغين الذي يعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تعبر عن الشمول المالي حيث أن الزيادة في ملكية الحسابات تزيد في وفرة الحسابات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في المعاملات المصرفية.

والجدول التالي سوف يبين لنا حقيقة أرقام ملكية الحسابات في دول مجلس التعاون الخليجي من 2011 الى 2021.

جدول رقم03: نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في دول مجلس التعاون الخليجي

	الإمارات	السعودية	سلطنة عمان	الكويت	قطر	البحرين
2011	%60	%46	%74	%87	%66	%65
2014	%83	%69	-	%73	-	%82
2017	%87	%72	-	%80	-	%83
2021	85%	%74	-	-	-	-

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:

https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion،

2023، ص 72

يبين الجدول رقم 03 نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي الست للسنوات العشرة من 2011 إلى 2021 حيث نلاحظ أن مختلف هذه البلدان قد تجاوزت نسبة 60% وقد سجلت أعلى النسب في كل من دولة الإمارات والكويت والبحرين وتجاوزت 80% وبهذا تحتل هذه الدول مرتبة الصدارة مقارنة ما اذا نظرنا لدول المنطقة العربية حيث أن هذه النسب تعتبر من أعلى النسب المسجلة في دول العالم العربي الذ ي قد وصلت نسبة هذا الأخير في 2021 إلى 39% وهي تعد أعلى نسبة مسجلة لحد الآن حيث نلمس تحسنا في موضوع تعزيز الشمول المالي في البلدان العربية.

الشكل 04 التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين يملكون حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي"

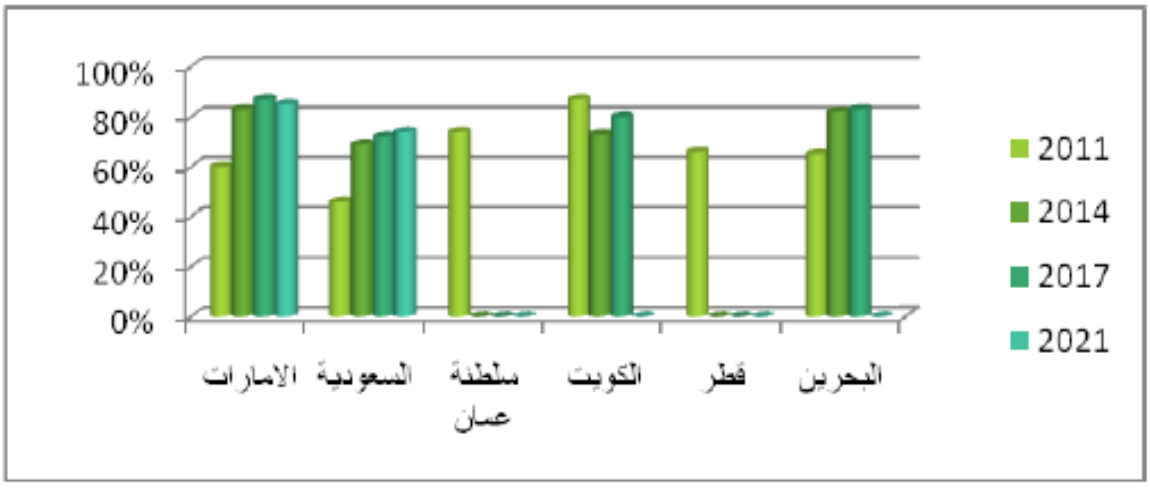

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:

https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion #،

2023، ص 74

2-مؤشر عملية الاقتراض من ا لمؤسسات المالية الرسمية للأشخاص البالغين:

يعتبر مؤشر الحصول على القرض واحد على الأقل من المؤسسات الرسمية للأشخاص البالغين من بين أهم مؤشرات الشمول المالي التي توضح حسابات الائتمان للأفراد وتبين المعاملات البنكية التي تحصل على مستوى البنوك وفي الجدول الموالي سوف نعرض نسب هذا المؤشر على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول04 : نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغ ين في دول مجلس التعاون الخليجي"

	الإمارات	السعودية	سلطنة عمان	الكويت	قطر	البحرين
2011	%11	2	9%	21%	13%	22%
2014	39%	17%	-	14%	-	39%
2017	46%	21%	-	16%	-	36%
2021	22%	32%	-	-	-	-

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:

https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion #

المرجع السابق، نفس الصفحة

يتضح في الجدول رقم 04 نسب المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية خلال عقد من الزمن الذي يظهر في السنوات الأربعة التالية بداية من 2011 ثم 2014 تليها 2017 وبعدها 2021 وذلك على مستوى دول الخليج حيث أظهرت النتائج أن دولة الإمارات كانت نسبة المقترضين في 2011 تقدر ب11% لترتفع في2017 وتصبح تعادل 46% لكن في سنة 2021 انخفضت هذه النسبة إلى 22%على عكس السعودية التي سجلت أعلى نسبة من المقترضين في والتي قدرت ب 32% بعدما كانت قبل عشر سنوات تقد ر فقد بنسبة 2%، أما بالنسبة للبحرين فالنسب كانت تتدحرج بين22% و 39%لكن الكويت فأعلى نسبة فيها لم تتعدى نسبة 21% التي قد سجلت في 2011 أما فيما يخص كل من قطر وسلطنة عمان فان المسح لبيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي لم يمسها توقف فقط في 2011 ولم يشمل باقي السنوات الأخرى.

المبحث الثالث: تحديات الاستقرار المالي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر مجموعة من التحديات المشتركة والمتباينة في تحقيق الاستقرار المالي، من أبرز هذه التحديات الاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز، مما يجعل الميزانيات العامة عرضة لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. في دول الخليج، وعلى الرغم من تنوع الجهود نحو الاقتصاد غير النفطي، ما زالت الإيرادات النفطية تمثل المصدر الأساسي للتمويل العام. أما الجزائر، فهي تواجه تحديات إضافية تتمثل في ضعف التوزيع الاقتصادي، وارتفاع النفقات الاجتماعية والدعم الحكومي، مما يضغط على الميزانية العامة.

المطلب الأول: متطلبات تحقيق الاستقرار المالي:

أ-في دول مجلس التعاون الخليجي:

لتحقيق الاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر، يتعين تنفيذ مجموعة من السياسات والإصلاحات التي تعزز من متانة الأنظمة المالية وتدعم النمو الاقتصادي المستدام.

فيما يلي أبرز المتطلبات لكل من الجانبين، مع الإشارة إلى المصادر الداعمة:

1-الإدارة السياسية والتكامل الاقتصادي: يعد الالتزام السياسي ركيزة أساسية لتحقيق الاتحاد النقدي حيث أبدت دول الخليج اهتماما كبيرا بتوحيد العملة وتعزيز التكامل الاقتصادي، مما يعكس دعما واضحا من القادة السياسيين لهذا التوجه.

2-التقارب المالي والنقدي: يتطلب تحقيق الاستقرار المالي تقاربا في السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء، بما، في ذلك معايير التضخيم، وسعر الفائدة، ومستويات العجز والدين العام، لضمان فعالية السياسة النقدية الموحدة.

3-توحيد التشريعات المصرفية والرقابة المالية: يستلزم الاستقرار المالي تبني تشريعات مصرفية موحدة وقواعد رقابية مشتركة، مما يسهم في حماية النظام المالي من الأزمات وتعزيز شبكة الأمان المالي.

4-تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الضريبية: لتحقيق الاستقرار المالي تعمل دول الخليج على تنويع إيراداتها من خلال توسيع القاعدة الضريبية واعتماد قواعد الحد الأدنى للضرائب العالمية، مما يعزز من الإيرادات غير النفطية.

5-ترشيد الانفاق العام وتعزيز كفاءة الاستثمارات: يتطلب الاستقرار المالي تحسين كفاءة الانفاق الحكومي، خاصة في مجالات التعليم والصحة، وترشيد الاستثمارات العامة لضمان توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية العالية.

6-تعزيز اشمول المالي وتطوير القطاع المالي: يسهم تعزيز الشمول المالي وتطوير النظم المالية في دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز المنافسة في القطاع المالي.

ب-في الجزائر:

تظهر هذه المتطلبات أهمية الإصلاحات الهيكلية والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

1-تعزيز الحوكمة المصرفية والرقابة المالية: أظهرت الدراسات أن تحسين الحوكمة المصرفية والرقابة المالية يسهم في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال تعزيز الملاءة المالية والرقابة على البنوك.

2-تعزيز الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي هدفا استراتيجيا لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز التثقيف المالي بيت المواطنين.

3-مواكبة المعايير الدولية وتحديث الأنظمة المالية: تسعى الجزائر إلى مواكبة المعايير الدولية في الرقابة المصرفية، مثل معايير "بازل"، وتحديث أنظمة الدفع والمعلومات لتعزيز صلابة النظام المالي.

4-تطوير القطاع المالي وتعزيز المنافسة: يعد تطوير القطاع المالي وتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية من العوامل المهمة لتحقيق الاستقرار المالي، من خلال تحسين جودة الخدمات المالية وتوسيع قاعدة العملاء.

5-تحسين كفاءة الانفاق العام وتنويع الاقتصاد: يتطلب الاستقرار المالي في الجزائر تحسين كفاءة الانفاق العام وتنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على الموارد الطبيعية، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية وتعزيز الاستثمارات. (صندوق النقد الدولي، 2024، ص 20)

المطلب الثاني: تحديات تحقيق الاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي:

تعاني بعض الدول من ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب، مما يفرض ضغوطا إضافيا على الحكومات لزيادة الانفاق على خلق فرص العمل. وهناك أيضا تحديات تتعلق بإصلاح الدعم الحكومي، وتحسين كفاءة الانفاق العام، وتطوير الأنظمة الضريبية بما يحقق العدالة المالية دون التأثير السلبي على النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، تختلف قدرة دول الخليج عن الجزائر في الاحتياطات المالية، حيث تمتلك العديد من دول الخليج صناديق سيادية ضخمة تمكنها من امتصاص الصدمات المالية بشكل أفضل، بينما تعاني الجزائر من تراجع في احتياطاتها نتيجة سنوات من العجز المالي. (صندوق النقد الدولي، 2024، ص 20)

أولا: التحديات المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر:

1-الاعتماد على النفط والغاز:

-كلا الطرفين يعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة كمصدر رئيسي للإيرادات.

-تقلبات أسعار النفط تؤثر مباشرة على ميزانياتهما واستقرارهما المالي.

2-الحاجة إلى تنويع الاقتصاد: ويقصد بها الحاجة الملحة إلى تعزيز القطاعات غير النفطية كالصناعة السياحة، والخدمات.

3-البطالة وارتفاع التكاليف الاجتماعية: تتمثل في ارتفاع نسب البطالة، خاصة بين فئة الشباب، ما يفرض ضغطا على الحكومات لخلق فرص عمل وزيادة الانفاق الاجتماعي.

4-الإصلاحات الاقتصادية الصعبة: تتدرج في صعوبة تنفيذ إصلاحات مثل تقليص الدعم الحكومي أو فرض ضرائب جديدة بسبب مخاوف من ردود الفعل الاجتماعية.

ثانيا: التحديات الخاصة بدول الخليج:

1-الاعتماد على العملة الأجنبية: تكمن في وجود خلل في التركيبة السكانية وسوق العمل بسبب الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة.

2-تفقات الدعم الحكومي المرتفعة: التركيز على التحدي في تقليص الدعم دون التأثير على رضا المواطنين.

3-تنويع الاستثمارات الخارجية: المتمثل في إدارة صناديق الثروة السيادية في ظل اضطرابات الأسواق العالمية

لقد تميزت المسيرة نحو التكامل بالبطء الشديد، ولكن مازالت الإرادة السياسية وكذلك الشعبية موجودة لإكمال تلك المسيرة التي تخلَّلتها إنجازات عدَّة وعوائق أبطأت من تحقيق كافة الإنجازات المرجوة والتي تواكب طموحات

وتطلعات شعوب مجلس التعاون، المترجمة فعليًّا في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

ولا شك في أن الإبطاء في التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون قد يصاحب ظهور تحديات جديدة ناشئة من الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والمتغيرة، والتي قد تصب في تأخير أكثر أو تعقيد أكبر لمسيرة التكامل الاقتصادي.

وبشكل عام، فإن مسيرة التكامل الاقتصادي بين دوا مجلس التعاون الخليجي لا يزال أمامها فرص مهمة في تعزيز وتنمية الترابط والتكامل، وتتمثل أساسًا في استكمال الأُطر الفنية والقانونية وبوتيرة أسرع، وكذلك تنمية القطاع الخاص، وتنمية الاعتماد البيئي في التجارة والتبادل، وتشجيع التحالفات المشتركة في دوا المجلل س بإقامة المشاريع ذات المنتجات الموجهة للتصدير، وذلك ليتم الاستفادة من الثقل الاقتصادي المهم لتكتل دول المجلس على الخارطة الاقتصادية العالمية.

(خالد شمس العبد القادر، 2015،ص 53)

ثالثا: التحديات الخاصة بالجزائر:

1-ضعف الاحتياطات المالية: يعد في تراجع الاحتياطي الأجنبي بسبب سنوات من العجز المالي، ما يقلل من قدرة الجزائر على امتصاص الصدمات الاقتصادية.

2-اقتصاد موجه من الدولة: إن سيطرة الدولة على الاقتصاد تعيق تطور القطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية.

3-ضعف البنية التحتية المالية والمصرفية: نتيجة الحاجة إلى تحديث النظام المالي والمصرفي لتحسين الكفاءة الاقتصادية.

4-بطء في تنفيذ الإصلاحات: يكمن البطء في تنفيذ الإصلاحات المالية بسبب البيروقراطية وضعف الاستقرار السياسي في بعض الفترات.

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا في احتياطاتها من النقد الأجنبي نتيجة العجز المالي واستمرار الانفاق الحكومي المرتفع، مما قلل من مرونة الدولة في مواجهة الأزمات المالية.

(البنك الدولي، خريف 2024، ص15)

رابعا: مستجدات الاستقرار المالي في الدول العربية:

يعد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ثمرة للتعاون والتنسيق بين صندوق النقد العربي وفريق العمل المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المكون من مدراء الإدارات المعنية بالاستقرار المالي حيث يقوم هذا الأخير بدور الأمانة الفنية للفريق، على اعتبار أن الصندوق يقوم بدور ا لأمانة الفنية للمجلس.

تتضمن أعمال الفريق محاور أهمها المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، كذلك إعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي منها إصدار تقرير سنوي عن الاستقرار المالي على مستوى الدول العربية.

بناء على تقدم، تم اعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، والتي تناولت تطورات وضعية الاستقرار المالي، والجوانب الاقتصادية والنقدية والمالية ذات الصلة بتحقيق الاستقرار المالي والتحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار المالي في الدول العربية. حيث يعد هذا التقرير بمثابة عامل مساعد في اتخاذ القرارات التي تسهم في تعزيز سلامة الاقتصاديات العربية.

الشكل الموالي يبين التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات كما في نهاية 2022 حيث يخص موجودات القطاع المصرفي العربي، فلا زالت البنوك الاماراتية تستحوذ على الحصة الأكبر إذ استحوذت البنوك الاماراتية في نهاية 2022 على 24.3% من موجودات القطاع المصرفي العربي تليها البنوك السعودية بحصة سوقية 23.5%. بمعنى أن البنوك الإماراتية والسعودية استحوذت على حوالي 47.8% من موجودات القطاع المصرفي العربي.

أما فيما يخص حصة القطاع المصرفي في دول التعاون لدول الخليج العربية، فقد استحوذ على ما نسبته 72.2% من اجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية 2021، إذ بلغت آنذاك حوالي 67.8%، في حين الحصة السوقية في نهاية 2020 حوالي 66.0% في القطاع المصرفي العربي، ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع الحصة السوقية لدول المجلس إلى نمو موجودات القطاع المصرفي العربي من جهة، وإلى تراجع أسعار الصرف للعملة المحلية في بعض الدول العربية (خصوصا في مصر ولبنان). أما بالنسبة للدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية)، فقد استحوذت البنوك المصرية على نسبته 4.1% و3.9% على التوالي (الشكل المبين أسفله)، علما أن

الحصة السوقية للبنوك المصرية تأتي بالمرتبة الرابعة عربيا على التوالي بعد البنوك الإماراتية والسعودية والقطرية، في حين أن الحصة السوقية للبنوك الجزائرية والمغربية تأتي بالمرتبة السادسة والسابعة عربيا على التوالي. (تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية،2023،ص55)

الشكل رقم 05: التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات في نهاية 2022

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص55

خامسا: العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر: (رعادشهرة، منصور حنان، 2024، ص 48)

تعد العلاقة بين الاستقرار الملي والشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر من المواضيع المهمة لفهم كيف يمكن للأنظمة المالية تعزيز النمو الاقتصادي الشامل. فيما يلي شرح لهذه العلاقة في السياقين الخليجي والجزائري، علاقة مزدوجة الاتجاه:

الشرح	العلاقة
-زيادة الشـــمول المالي تقلل من الاقتصـــاد غير الرسمي، وتزيد من الاستقرار الاقتصادي، وتحسن قدرة الأفراد على التكيف مع الأزمات.	من الشمول المالي الاستقرار المالي
-بيئة مالية مستقرة تشجع الناس على الوثوق في النظام المالي واســـتخدام خدماته، مما يزيد من معدلات الشمول المالي.	من الاستقرار المالي الشمول المالي

-شـــرح العلاقة بين الشـــمول المالي ولاســـتقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر: (رعادشهرة، منصور حنان، 2024، ص 48)

العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول الخليج والجزائر	الدولة
-علاقة تكاملية وإيجابية -الشمول يعزز الاستقرار والعكس	دول مجلس التعاون الخليجي
العلاقة ممكنة واكن غير فعالة حاليا بســـبب التحديات	الجزائر

خلاصة الفصل:

يعتبر الشمول المالي المؤشر العالمي في مختلف دول العالم وفي دراستنا أشرنا إلى أهم النتائج التي جاء بها مرتكزا على دول مجلس التعاون الخليجي الســـت، ومن خلال مجموعة من الأدلة النظرية والعلمية المتعلقة بهذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة تتمثل في تدني وانخفاض نسبة البالغين عالميا ذوي الدخل المتوسط أو الضعيف يستخدمون المدفوعات الرقمية في تعاملاتهم اليومية وعليه فالشمول المالي كان حافزا أدى إلى زيادة كبيرة في المدفوعات الرقمية في ظل التوسع العالمي للخدمات المالية الرسمية.

فالشمول المالي يعكس مدى قدرة مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات البنكية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة واستخدمها على النحو الذي يلبي احتياجاتهم بأقل تكلفة وبجودة مناسبة، ومن أهم الأبعاد والمؤشرات الرئيسية التي تسمح بقياس مستوى الشمول المالي، منها بعد الوصول الأفراد للخدمات المالية واستخدامها، وبعد جودة الخدمات المالية حيث يتم تعزيز الشمول المالي من خلال بناء استراتيجية وطنية خاصة به، كما يتم توفير جملة من الركائز الأساسية من دعم البنية التحتية المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية وتطوير المنتجات المالية الجديدة، إلى جانب التثقيف المالي.

وفيما يخص واقع الشمول المالي فهو مختلف فيما بين بلدان العالم، فدول مجلس التعاون الخليجي كانت من أوائل الدول التي سعت إلى تحقيق وتعزيز الشمول المالي من خلال إقامة برامج واستخدام أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول أو الانترنت.

الخاتمة

إن الاهتمام بالشمول المالي أصبح ضرورة تفرضه متطلبات التنمية الاقتصادية عموما و كذا تنمية المالية على وجه الخصوص، من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة، بطريقة سليمة ومسؤولة لكل فئات المجتمع خاصة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، فسهولة الوصول و الحصول على حسابات لدى مؤسسات مالية هو خطوة البداية للشمول المالي، فالحسابات تسمح بالادخار وتبادل المدفوعات وتعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الاستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات وفي مواجهة الأزمات المالية، ومن خلال ما تم عرضه في دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج و التوصيات:

النتائج:

-الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الاستقرار المالي، المنطقة العربية لا تزال تسجل أدنى المستويات في العالم، من هذا المنطلق يجب أن يكون الشمول المالي في قلب وصلب الهيئات المالية في الدول العربية.

يعد الشمول المالي هدفا رئيسيا لدى العديد من الدول، والذي يؤدي إلى تعزيز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية.

•حسب مؤشر ملكية الحسابات المالية للأشخاص البالغين من 15 سنة بلغت نسبته % 37 للعالم العربي مقابل

نسبة % 69 للمتوسط العالمي وهي نسبة ضعيفة.

-رغم التحسن الطفيف الذي عرفه سلوك الاقتراض في العالم العربي بين سنتي2017 و 2021، حيث بلغت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة نسبة 9,87 % إلا أنه يبقى ضعيفا حيث يلجأ أغلبهم إلى الاقتراض من الأسر والأصدقاء، بدلا من الاقتراض من المؤسسات المالية.

توصيات :

-تسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات المالية مع إتاحة التمويل بإجراءات ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية.

-تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، مع تطوير أنظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية، إضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي.

-التركيز على الفعل التعاوني من خلال تفعيل التآزر بين المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة في الشمول المالي، إلى جانب تعميق الشراكة بين كل من القطاع العام والخاص، من أجل الإسهام في تحقيق تعميم الوصول إلى الخدمات المالية في الدول العربية.

-العمل على ابتكار الأنظمة جيدة الضمانات وتسهيلها.

- تطوير نظم الدفع والعمليات المصرفية الالكترونية ونشر الوعي الائتماني وانشاء مكاتب الاستعلام وتوزيعها على كافة المناطق.

-صياغة قواعد قانونية تسهل إجراءات المعاملات المصرفية وذلك مع التقدم التكنولوجي وتتمتع بالوضوح والشفافية.

-الاهتمام بالثقافة المالية كمفتاح للشمول المالي في الدول العربية ودول الخليج.

-الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على النهوض بالاقتصاد والذي يؤدي إلى الاستقرار المالي.

-عدم قبول فرضية الشمول المالي ليس لديه دور في تحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية ودول الخليج.

آفاق الدراسة:

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية اهتماما متزايدا بمفهوم الشمول المالي، لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تعزيز الاستقرار المالي في الدول، وفي هذا السياق تبرز أهمية دراسة دور الشمول المالي في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر، لما تواجه هذه الدول من تحديات وفرص متباينة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والتوازن المالي والاجتماعي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

المذكرات:

1-رعاد شهرة، منصور حنان، الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة بعض الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت،2024.

2-بولمرج وحيدة، 2023، المنتجات البنكية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في علوم الاقتصادية،2023.

المقالات والمجلات:

1-أرشد عبد الأمير جاسم، الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية" دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد13 ،1980، العدد49 .

2-آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، سبتمبر، واقع الشمول المالي في المغرب العربي- دراسة مقارنة :الجزائر، تونس والمغرب- ، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد10 ،2018، العدد 03 .

3-اضاءات مالية ومصرفية، الشمول المالي، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة الثامنة، فيفري2016، العدد7

4-بن قيده مروان وبوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09 ،2018، العدد01 .

5-رفيقة بن عيشوبة (2018) ، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد.

6-مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد08، العدد02، 2024

7-عزاوي أسامة، رفاع توفيق، مجلة العلوم والتسيير، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة حالة دول العالم العربي المجلد17، العدد 1.

مسيكيني أنس، مناد بنوار، الياس، زكريا، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 08، العدد02، 2024.

8-النقد العربي ، تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بيت الاستقرار المالي والشمول المالي،2015.

9-خالد شمس العبد القادر، تحديات مسيرة التعاون الخليجي خلال العقود الثلاثة الماضية، 2015.

10-صندوق النقد الدولي، تقرير تحديث الاقتصاد الجزائري، خريف 2024.

11- تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2023.

مواقع الانترنيت:

-صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد، 2015

https://www.findevgateway.org/ar/library :

https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

https://globalfindex.worldbank.org/

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة): ..زبيدة..سلمان..... الصفة: طالبة..طالب.....ماستر2.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200984074..... والصادرة بتاريخ: ..2017..02..01..

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: ...العلوم..الاقتصادية.....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج في الماستر عنوانها:

.دور..التمويل..المحلي..في..تعزيز..الاستقرار..المحلي.....

.....

دراسة..حالة..حول..مجلس..التعاون..الخليجي.....

.....

.....الفترة.....2011..2014.....

.....

أصرح بشرفي أني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: ....27..ماي..2025.....

توقيع المعني:

سلمان